في اوائل عام ١٩٧٨ علاوة على تغيير سنة الاساس لتصبح عام ١٩٧٥ بدلا من عام ٩٦٧ ، ونتيجة لهذا التعديل اصبح الوزن النسبي للمواد الغذائية (٤٨،٣ بالمئة) بدلا من (٣٥،٠ بالمئة) وللمساكن (٢١،٨ بالمئة) بدلا من (٣٤،٣ بالمئة) وللملابس والاحذية (١٠،٣ بالمئة) بدلا من (١٣،١ بالمئة) وللسلع والخدمات الاخرى (١٥،٤) بدلا من (٢٠،٦ بالمئة) هذا وقد استحدثت مجموعة جديدة وهي المشروبات والتبغ وزنها النسبي (٤،٤ بالمئة) .

ومن ناحية اخرى اظهرت المجموعات التي يتكون منها الرقم القياسي لاسعار الجملة في مدينة عمان عام ١٩٧٧ ارتفاعات متفاوتة بالمقارنة مع عام ١٩٧٦ . ومن اهم المجموعات التي طرأ عليها ارتفاع ملحوظ مجموعة الفواكه والخضروات واللحوم والاسماك والادوية . ويعزى الارتفاع في المستوى العام للاسعار الى عدد من الاسباب اهمها انخفاض مرونة عرض المنتجات المحلية وعدم قدرتها على مواجهة الطلب المتزايد عليها سواء الطلب المحلي او الطلب الخارجي ، وزيادة القوة الشرائية لدى الافراد نتيجة لزيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج) .

اخذنا هذه النقاط الثلاثة وليس كامل التقرير السنوي لانه بحاجة لاالى دراسة واسعة لتوضيح مختلف جوانبه التي لا نستند بها الا للارقام الرسمية ومع ذلك اوردنا النقاط كما هي لنلاحظ التالي :

أ ـ حول البند الاول : في الوضع الاقتصادي للاردن خلال عام ١٩٧٧ .

يقول « يضاف الى ذلك تنامي حركة التجارة الداخلية والخارجية ونشاط البناء والانشاءات خاصة خلال النصف الثاني من العام » ثم يعود ويعزوها خاصة عندما يتحدث في البند الثالث عن غلاء المعيشة وزيادة القوة الشرائية « لزيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج » وهذا يدحض اقوال التقرير الرسمي الذي يضعها تضليلا في موقع التخطيط والتنمية ، ويؤكد على نموها الهجين كالاعشاب الغريبة في ارض خصبة قابلة للاستغلال سواء في السلع التي سنأتي لها في مناقشة البند الثالث او في المساكن التي انتعش فيها كما يقول التقرير البناء ، لانها اصبحت اكثر اخصابا في عملية الاستغلال للشرائح الدنيا من البورجوازية الصغيرة وللطبقات الفقيرة عموما .

ثم يكاد ان يخدع التقرير المشاركة بالقول عن الاستقرار النسبي في الدينار الاردني والمزيد من اجراءات تحرير الاقتصاد ، ولا يقول لنا بماذا يتغطى الاستقرار للدينار ، الذي ليس له سند سوى التحويلات من المغتربين والمساعدات الخارجية ، خاصة عندما يكشف التقرير ان كل احتياطي الذهب والعملات الاجنبية وحقوق السحب الخاص / في صفحات لاحقة (٢٣،٥) مليون دينار . اذا التفسير الصحيح هو في السند الخارجي وليس في الدخل القومي .

ب ـ حول البند الثاني : في بلد ٣٥ بالمئة من سكانه يعملون في قطاع الزراعة سواء بالملكيات الصغيرة او نظام المحاصصة او العمل المأجور ، وعلى رأس هذا المحيط اقطاع متمترس في حصون التجارة وقلاع العقارات . المهم ان الانتاج المحلي كما يقول التقرير ٣٦٥،٩ مليون دينار عام ٩٧٧ وفي نهاية الفقرة عن تعديد الموارد لهذا المجموع يصل في نهاية الفقرة الى نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج الاجمالي (١٠،٥ بالمئة) بينما قطاع الخدمات ٦٣،٩ بالمئة . ثم ينبجح في الفقرة التي تليها عن استثمارات الاردن في الخارج ، بما فيها حوالات الاردنيين هناك ! حيث موضعها استثماري كما يراها التقرير .ليخلص التقرير الى التذكير في فقرة تليها بالقاء اللوم الى الاحوال المناخية غير المؤاتية . ويعترف في آخرها بعدم اكتمال مشاريع متعددة للري والزراعة ويعود ليستبشر خيرا في ازدهار نشاط البناء .

ج ـ وفي البند الثالث بشاعة الاستغلال وترك المواطن فريسة الجشع ومن يتقدمهم اذا كان كان رب النظام واهله شركاء ووكلاء وتجار ، وهذه ارقامهم الورقية والحقيقة البشع من ذلك بكثير ، على ماذا الارتفاع في المواد الغذائية، السلع ، الملابس والاحذية ، وهي المواد التي لا غناء عنها للمواطن ، ثم يتابع في فقرة لاحقة عن اسعار الجملة في عمان ، ولم يقل اسعار المفرق حتى لا يكشف التاجر الوسيط اوراقه ومع ذلك يعترف بالارتفاع الملحوظ : الفواكه والخضروات واللحوم والاسماك والادوية .

في بلد مثل الاردن مفترض ان توفر كل هذه المواد من الاسواق وهي الضرورية لكل البشر ومن الانتاج المحلي ولو كان هناك غلاء عالمي ، فهل الفواكه والسمك واللحوم والخضروات مخطط لها في التنمية لحماية البشر من الاستغلال في حياتهم اليومية ، التي لم يرتفع فيها الدخل للفرد من عامة الناس ٥ بالمئة . ويكفي ان يكون استغلاس البورجوازية التجارية ومالكي العقار والخدمات ، وهذا ما يعترف به التقرير بينما الدخل الزراعي الذي لا يسد حاجات المواطنين ولا تحمى السلع المعروضة وتمر على وسطاء عديدين قبل وصولها للسوق وعلى المزارع ان يعمل طول الموسم ليورد للتاجر ولا يقبض الا النذر اليسير ، وعلى المستهلك ان يدفع السعر الذي يراه التاجر وهو الكثير .

د ـ ملاحظات سريعة على التقرير :اذا كان الدخل القومي للبلد (٦١٣،٩) مليون دينار عام ١٩٧٧ منه « ١٤٣ » مليون دينار من المغتربين وفي غالبيتهم فلسطينيين ومنه « ١٤٠ » مليون دينار مساعدات عربية (١٠٢) وامريكية (١٤) . (نشك في صحة الرقم !) هذا يعني ان « ٢٦٣ » مليون دينار اي اكثر من ثلث الدخل القومي لا شأن للدولة وخططها التنموية به ، الا اذا باركنا جشع اهل النظام بحجم الضرائب الغير مباشرة ، الذي بلغ (٧٥) مليون دينار خلال عام ٩٧٧ . وفي هذا المجال ابدعت السلطة خمسة اجراءات جمركية جديدة لا داعي لسردها ففيها الاعفاءات لقطاع معين ، ورفع الضريبة على مواد البناء لتتحول الى غلاء في اجور السكن والانكى من ذلك القرار الجمركي التالي .

« في ٣ / ٩ / ٧٧ اقر تعديل التعرفة الجمركية على الكيلو غرام القائم الواحد من الارز المقشور وغيرها المقشور والملح والكسارات اخضع بموجبه لضريبة نوعية قدرها (٢٥) فلس مقابل (٢،٥) فلس قبل التعديل » .

رفع الضريبة على هذه السلعة الاساسية للمواطن يعني رفع السعر على المواطن ، وخدمة التجار في رفع قيمة ما في مستودعاتهم من الاف الاطنان قبل الاعلان الجمركي الجديد ، وتكديس الملايين من جيوبهم على حساب لقمة عيش المواطن ، ومنهم على سبيل المثال : وهبي تماري ، حاتم علوش ، ومثالهم من طوابير الكومبرادور المهيمن وزهير عصفور .

الخلاصة :

بعد هذا التلخيص والقراءة السريعة للوحة الاقتصاد وتطوره في الاردن ، وافرازاته السياسية التي هي بالضرورة ، مرتبطة بمصالح طبقة محددة تبعيتها الاساسية للسوق الرأسمالية ، يقودها قمة الهرم نحو تعزيز مواقعها وزيادة رقعة استغلالها للطبقات الكادحة .

بلد ينمو طفيليا على هامش المساعدات الرجعية العربية والامبريالية ؛

لا يمكن ان يكون الا ضمن الموقع المحدد له في تنفيذ وظائفه الملخصة على النحو التالي :

١ ـ احد مغافر الامبريالية ودركي لحماية العدو الصهيوني .

٢ ـ عنصر اساسي في تعطيل طاقات الشعب الفلسطيني عن الاسهام في العملية النضالية .

٣ ـ مدعي دائم احيانا بالعلن واحيانا مستتر بتمثيل الشعب الفلسطيني محاولا طمس شخصيته الوطنية ، ومعيقا لدوره القومي .

٤ ـ مواظب على القيام بدوره التخريبي داخل الوطن عن طريق الرشوة وتوسيع دائرة العملاء .

٥ ـ تشجيع الرموز المشبوهة وحمايتها وتدعيم دورها كبدائل للثورة .

٦ ـ حاجز امام الثورة عن ممارسة مهماتها ، وجسر موصل للعدو للمنطقة.

٧ ـ تابع في سياساته للامبريالية على المستوى العالمي وللرجعية العربية على المستوى القومي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا .

٨ ـ ترسيخ استغلال الجماهير الاردنية طبقيا وشلها عن دورها القومي .

٩ ـ تدعيم القوى الفاشية والعنصرية المناوئة لحركات التحرير .

ـ آن نظاما من هذا النمط ، في بنيته وتطوره ووظائفه لا يمكن الا ان يكون عدوا للجماهير ولحركة التحرر الوطني ، وعائقا في وجه التقدم والتطور الحي الخلاق لشعبنا الفلسطيني ـ الاردني .

ـ ان محاولة تجميل وجه هذا النظام بمساحيق الديمقراطية الليبرالية مؤخرا ، لا تلغي حقيقته البشعة ، وفي هذا الاطار يستخدم وسائل عديدة مستفيدا من امتداداته العربية الرسمية ، مدعما لمواقعه الاقتصادية الهشة ، موسعا من دائرة اجهزته الادارية والقمعية ، محاولا تصوير ذاته بالنموذج .

■ بعد ان حددنا هوية النظام وطبيعته ووظائفه منذ النشأة وحتى اليوم اقتصاديا وسياسيا ، علينا ان نحدد في هذا الباب الجواب الذي طرحنا عليه تساؤلنا منذ البداية .

كيف فهمنا اساسية هذا الموقع لمهامنا النضالية الوطنية ؟ ماذا نعني بأن الاردن حلقة مركزية في برنامجنا ؟

١ ـ آن التغلب على المعطيات السياسية والنفسية والمعنوية التي ولدتها افرازات هزيمة المقاومة واندحار جسمها العلني من ساحة الاردن ، مسألة ليست من السهولة بحيث تتوفر الاجابة الكاملة عليها بمجرد ، ووضع شعار اسقاط النظام الاردني على الورق وفي برامج الادراج ، بل يجب ان تكون من صلب المهمات اليومية المعدة جيدا ، وبتواضع واتقان جيد وفائدة عظيمة من الدروس المستخلصة ، والتي لم تخلو ادبية او نشرة من نشرات المقاومة منها ، ليس المهم اعادة تكرارها ، بل ماذا تم على هذا الطريق ؟

لقد تعاملت المقاومة الفلسطينية بنهجين مع هذه المسألة : نهج ردة الفعل المربوطة خيوطه باحداث ايلول وما بعد ايلول ودموية هذه التواريخ . مما ترتب عليه برود في الاعصاب وتراخي في المهمات بمجرد ان تعاقبت السنوات على الحدث ، الذي اعتبر النقطة المركزية في الصراع ، ومع تجدد الاحداث السياسية تبدد الصراع ليتحول الى دعوات متصلة من ضرورة انهائه باشكال ودعوات متعددة ، وقد توقف هذا النهج واصحابه في التعبير عن موقفهم في ثلاث محطات : ٧٠ ـ ٧٣ متصادمة ٧٤ ـ ٧٧ متزاحمة ومع بدايات ١٩٧٨ متصالحة . بمحصلة هذا النهج اثارة البلبلة والشكوك حول موقف وجدية المقاومة الفلسطينية ، في تحديد الاسس السليمة في رسم دقيق لموقع النظام ككل من المسألة الوطنية ، وموقع الثورة ايضا من وضع جماهيرها في المجرى النضالي الصحيح ، وتعزيز قدراتها في مواجهة النظام الاردني بالتضامن الوطيد مع الحركة الوطنية الاردنية وجماهير الاردن المضطهدة عموما .

والنهج الثاني ، الذي يقوم على اساس الفهم الواضح لطبيعة النظام وتوجهاته ووظائفه ، وهذه مسألة ضرورية ـ ثم وضع البرامج الكفيلة باحداث نقلات متدرجة ، واعية للصعوبات التي ستواجهها ، ذات نفس طويل في مراكمة نضالاتها ، تتلازم فيها الحركة بين التكتيك والاستراتيجية ، تدفع دوما الى وحدة برنامجية في الساحة بأداتين موحدة الاهداف ، في خوض النضال الطبقي والسياسي يوميا في الساحة ، وتدعيم حق الجماهير والمقاومة الفلسطينية اساسا بمقارعة العدو الصهيوني ، لتأخذ مداياتها الجدلية في ترابطها . لا يلغي اهمية معركة الحريات السياسية والقضايا المطلبية والنضال في المؤسسات الجماهيرية (نقابات + اتحادات) . ولا يكون على حساب الصراع المسلح مع العدو الصهيوني ، وتحريك الفعل في الطاقات المعطلة من جماهير الشعب الفلسطيني المحتشدة في هذه الساحة .

وقد عبر النهج الثاني عن نفسه في البقاء على الموقف السليم من معرفة حقيقة مناورات النظام ، وخاصة كشف اوراقه في اللعبة السياسية من قضية التسوية واين يقف منها ؟ ومراوحاته التكتيكية الآنية ، صحيح اننا لا نستطيع ان ندعي بصفتنا من معتمدي النهج الثاني في التعامل مع هذه الساحة المركزية لعلمنا ، اننا قادرين على تحقيق انجازات عظيمة وكبيرة بعضها سحرية ، ولكن الجواب الصحيح ايضا ، هو في تشديد نضالنا على كل المستويات والتطبيق الخلاق لبرنامجنا . واما جواب النهج الاول على هذه الصعوبات فيتركز في تقزيم برامجنا وانحدارها ، مقابل تشدد اهل النظام في التمسك ببرنامجهم وتصاعد وتيرة الاستسلام عموما ، وهذا ما يؤدي وسيؤدي الى احداث خلل كبير بين النهجين ، وفي مجمل صورة الصراع عموما مع اليمين الرجعي العربي ، بالاستجابة لضغوطاته ، في ترويض متتابع لظاهرة الكفاح المسلح ، واخضاعها تحت سقف البرنامج الرسمي العربي الاستسلامي.

■ ما هي الاسس التي يقوم عليها برنامج التصدي للنظام من اجل خلق ساحة فعل لمتابعة معركة التحرير ، وخلق القاعدة الملائمة لذلك ، على ضوء العناصر التي ذكرناها سابقا .

١ ـ جبهة وطنية فلسطينية على برنامج حد ادنى للنضال في الساحة ومن خلالها .

٢ ـ جبهة وطنية اردنية تكون ركيزته معركة الحريات السياسية ، القضايا المطلبية ، التضامن مع المقاومة .

٣ ـ جبهة وطنية فلسطينية ـ اردنية متحدة على برنامج مشترك .

٤ ـ لحم نضال الشعبين الاردني ـ الفلسطيني ، بنضال حركة التحرر الوطني العربي .

وهذا لا يكفي حيث يشكل الخطوط العامة فما هي الشعارات الملائمة في المرحلة الراهنة :

١ ـ النضال من اجل حرية الثورة الفلسطينية لممارسة حقها في التعبئة والتنظيم والقتال .

٢ ـ اشراك ابناء الشعب الاردني في المهمة الكفاحية ضد العدو الصهيوني.

٣ ـ تدعيم الحقوق والمطالب اليومية لجموع الجماهير .

٤ ـ الحريات السياسية ومسألة المعتقلين .

٥ ـ تعبئة وحشد المنظمات الجماهيرية على مهمات نضالية يومية في خدمة المهمات الكبرى .

ان وضع هذه النقاط في سياقها الفعلي في تصاعد متصل بين الحالة الموضوعية والنمو الذاتي هو الطريق لتحصيل هذه الساحة من يد النظام الاردني المعيق والمعطل لقدرات شعبنا . وهذا لا يتم بتمييع التناقض ولا بتلميع تكتيكات ومناورات النظام ، بل بالتصدي له ، حتى وان كانت موازين القوى ليست لصالحنا ، الا انها لن تكون ايضا لصالحنا في المصالحة ، بل تحدث المزيد من الاختلال لمصلحة النظام . والمجال مفتوح امامنا لاحداث خلل تراكمي متدرج لصالحنا في استمرار عملية الصراع ، وليس في تبهيته والخضوع لبرنامج اليمين الرجعي العربي .

ان تجدد النهوض الوطني في الاردن ، والتي تبلورت مؤخرا على شكل عمل سياسي شعبي ، العامل الفعل والصمود من خارج الاردن وما مثلته المقاومة في معركة الجنوب آذار ١٩٧٨ ، تفتح امامنا آفاق واسعة ، وتجدد الآمال في قدرتنا على التقدم في هذه الساحة ، وان تعزيز هذه القدرة وقوة هذه الآمال ، ليست اناشيد عاطفية لارضاء الذات الخاصة ، بقدر ما هي حقائق مادية ، تحتاج الى الرعاية ، رغم محدوديتها ودفعها للامام بوتيرة صاعدة وصياغتها في خدمة البرنامج الوطني المشترك ، وعدم فتح نوافذ جديدة للنظام في تراخي سياسي وزرع اوهام متجددة ، كما تم وجرى في السنوات الماضية ، حول موضوعة الدولة والارض وموازين القوى الخ ...

ان وعيا سياسيا شاملا يلتزم في تحديد واضح لمعسكر الاعداء ومعسكر الاصدقاء يشكل خطوة اساسية على طريق النضال يجب وبالضرورة ان يعقبها خطوات عمل متلازمة معها لانجاز كامل المهمات ، وبذلك يتحقق الهدف لتكون الاردن ساحة نضال اساسية مترابطة الفعل الايجابي بين المهتمين القومية والطبقية .

■